ذكر نحوه قال بنه عليه شيخنا وهو واضح ولذلك قال هنا اي بالنسبة الخ وفي التحفة قيل ساعلى اقل الركوع
القيام واكمله اذ الاول يحاذي فيه ما امام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب محل سجوده فمن قال انهما على
وزان ركوع القائم اراد بالنسبة لهذا الامر التقريبي انتهى قوله قال العزابن عبد السلام عبارة بحرمز للمزجد
سئل عز الدين عن رجل يتقي الشبهات ويقتصر على ما لا يكون يظن حله فعدمه في وقت فاقتصر على نوع واحد لا
يدوم معه القوت فضعف عن اتيان الجمعة والقيام في الفرايض فهل هو مصيب فاجاب لا اخير في ورع يؤدي
الى اسقاط فرايض الله تعالى انتهت قوله مستقبلا القبلة الخ اشار الى تضعيفه في التحفة فقال كذا قالوه وظاهر
فيه بعدم وجوب استقبالها بالوجه في القيام والقعود قال وقياسها عدم وجوبه اذ لا فارق بينهما الا
الاستقبال بالمقدم دون الوجه وتسمته مع ذلك مستقبلا في الكل بمقدم بدنه قال وبهذا يفرق بين عدم
وجوب الاستقبال بالوجه هنا ووجوبه بالوجه في الاستلقاء بناء على ما افهمه اقتصار شيخنا في شرح الروض
بالوجه فقط وما في شرح منهجه على ما اذا امكنه ان يستقبل بمقدم بدنه ايضا فحينئذ يسقط الاستقبال
تبعا لغيره على الاستقبال بالوجه لانه لما لم يمكنه في الاستلقاء الا الاستقبال بمقدم بدنه وجب بغيره قال
لكنه في شرح منهجه عبر في الاستلقاء بالوجه ومقدم البدن ايضا كما عبر بذلك في الاضطجاع على الجنب قال
والظاهر انه لا تخالف فيحمل ما في شرح الروض من الاقتصار على الوجه على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبا
وجهه فقط وما في شرح منهجه على ما اذا امكنه ان يستقبل بمقدم بدنه ايضا فحينئذ يسقط الاستقبال
بالوجه لانه الاضرورة اليه حينئذ انتهى كلام التحفة بنوع ايضاح قوله واضطجاعه للقبلة قال الشوبري في حواشي
شرح المنهج بفتح الميم اشهر من ضمها وكسرها اي بطن القدم قال في التحفة ويظهر ان قولهم واضطجاعه الخ
للقبلة كالمحتضر لبيان الافضل فلا يضر اخراجها عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه
من فلم يجب بغيره مما يعهد في الاستقبال به نعم ان فرض تعذر ع بالوجه لم يجد ايجابه بالرجل حينئذ تحصيلا
له ببعض البدن ما امكنه ثم اذا طاق الركوع والسجود في بهما والا اومأ الى آخر ما في التحفة وبظهر في حاشية
ابي الحسن البكري الجزم باشتراط الاستقبال بالرجلين قال الشوبري فلعل ابن حجر لم يطلع على كلام شيخه
وقوله نعم ان فرض الخ في هذا الاستدراك نظر لا يخفى لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس تعذر سقوط
كما في نظائره وانما ينجه ما قاله ان لو وجب بالوجه والرجلين فيقال الميسور لا يسقط بالمعسور انتهى قوله وبوي
قال شيخ الاسلام في شرح البهجة الصغير وذلك بان يقرب جبهته من الارض ما امكنه انتهى قوله قدر امكانه
ظاهره انه لا يكفي للسجود ادنى زيادة اذا قدر على اكثر من ذلك وهو ظاهر كلام الامداد حيث قال وظاهر
تقدر الموافق لما في الروضة وغيرها انه لا يكفي للسجود ادنى زيادة على الايماء بالركوع اذا قدر على اكثر منه ذلك بل
من المبالغة فيه طاقته بل ظاهر كلامهم ذلك في الركوع ايضا لوالا يجابهم التحيين بينهما المستلزم لعدم وجوب ذلك
فيه انتهى لكن جرى في فتح الجواد على خلافه وكذلك التحفة حيث قال فيهما وظاهر انه يكفي ادنى زيادة على الايماء
وان قدر على اكثر من ذلك خلافا لما يوهمه بعض العبارات وابدل في الفتح الاخير بقوله يوهمهم المتن وغيره قوله او
بطرفه قال في الامداد وفتح الجواد ومن الاول الايماء بالجفن والحاجب واعتمد الشارح في التحفة والفتح واصله
لا يجب هنا لما مر للسجود اخفض واقتضاء كلامه في شرح العباب وعبارته قال بعضهم وينبغي على قياسه
تقدم ان يكون ايماؤه بالطرف للسجود اخفض منه للركوع وكلامهم قد يأباه لتخصيصهم ذلك بالايماء
بالراس ووجهه ظهور التمييز بهما دون الطرف انتهت ونظر فيه ابن قاسم واعتمد كالقليوبي وغيره وجوب
قول مناط اي متعلق التكليف وهو العقل قوله في البهوتي اي فيما اذا ابتدا الصلاة متلبسا بريتة من اخباثه
عن القيام كالقعود والاضطجاع لعجزه ثم قدر على مرتبة قبل التي هو فيها في اثناء الصلاة فاذا فهمت هذه
المرتبة لا تجزئه القراءة في حال النهوض لقدرته على القراءة فيما هو اعلى منه بل قال في التحفة لو نهض فيما
لمشقته لم يجز له القراءة في نهوضه لانه دون القيام الصائر اليه قال وقول الفتح ومن تبعه يجب به في شرح الروض
القعود الذي هو فرضه يرد بانه انما يكون فرضه ما دام فيه انتهى قوله وتجزئ في البهوتي قال في شرح الروض
البهوتي بضم الهاء والسقوط قاله في المجموع ثم قال وقال الجوهري واخرون بفتحها وصاحب المطالع بفتحها
السقوط وبضمها الصعود والخلط هما لغتان بمعنى انتهى كلام شرح الروض وذلك فيما اذا كان قادرا
رتبة كالقيام مثلا عجز في اثناء الصلاة عنها فهوى ليقعد ثم قوله وتجزئ هو الذي رأيته في عدة من نسخ
هذا الشرح وظاهره عدم وجوب القراءة في الهوي وهو ماسئ عليه في العباب حيث قال ولو اراد انتهى
في هويه لاعلى خلافا للشيخين انتهى واطال الزركشي في الانتصار له لكن المعتمد عند المتاخرين ما قاله
من وجوب القراءة حينئذ ومن اعتمد شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض وابن القمري في برومنه المحشي
في المغني والشارح في شرحي الارشاد والعباب وفي تحفته والرملي والقليوبي وغيرهم قال الشوبري في حواشي
المنهج لو تراد القراءة في الهوي فهل حسب هذه الركعة ويكون فائتة وجوب القراءة في الهوي محمد الاتم بتركها
او لا تحسب هذه الركعة او تبطل صلاته ان تعمد ذلك وتفوته الركعة ان لم يتعمد فيه نظر والاخير اقرب قال الشيخ
بهامش الايعاب انتهى ما نقله الشوبري قوله لا مستلقيا قال في التحفة لعدم ورود قوله النائم يعني في الحديث انما
شاد رمنه المضطجع قال في الامداد بخلاف الاخنا

للركوع والسجود والايوي بهما الخ قال في الامداد ويكفي الاضطجاع بين السجدتين وقيل الاعتدال ووجوب القعود الى
والسجود لا يحيل ذلك لانه يتصور بترك الطمانينة في ذلك القعود انتهى قوله من خصائصه الخ اي لانه مامون من
الكسل قوله المسيئ صلاته هو خلاد بن رافع جد ابو يحيى بن خلاد وحديثه في مواضع من الصحيحين واخرجه ابو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجة ولفظ عبارة الخطيب في باب وجوب القراءة للامام والماموم في الصلوات كلها
في الحضر والسفر فيما يجهر وما يخافت عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل
رجل فصلى فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد وقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلى ثم جاء فسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما احسن غيره فعلمني فقال اذا قمت
الى الصلاة فكبر ثم اقرا بما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قايما ثم اسجد حتى
تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك في صلاتك كلها انتهى وفي رواية داود بن قيس عند النسائي
ان صلاته كانت ركعتين وفي حديث ابي داود اذا قمت وتوجهت فكبر ثم اقرا بام القرآن وما شاء الله ان يقرا والحمد لله
حبان ثم اقرا بام القرآن ثم اقرا ما شئت قال الدماميني في شرح صحيح البخاري فان قيل لم يذكر فيه كل الواجبات
كالسجود الثاني ونية والقعود في التشهد الاخير والترتيب فالجواب انها كانت معلومة عند السائل فلم يحتج الى
بيانها انتهى قال القسطلاني في شرحه اولعل الراوي اختصره انتهى قوله لاعدم مناطيته ذكره جوابا عن اعترا
اشار اليه في التحفة حيث قال لانها وان وجبت عليه يتحملها الامام بشرطه كما ياتي فلا اعتراض على عبارته خلافا
لمن ظنه نزاعا عن ظاهرها عدم وجوبها عليه بالكلية وذلك المتبادر من تعيين الشيء عدم قبوله للتحمل الغير له
ومن عدم تعيينه قبوله لذلك انتهى قوله ركوعه بالنصب مفعول الادراك وقوله المحسوب بالنصب ايضا
صفة لركوعه قال الشارح في فصل ادراك المسبوق الركعة من هذا الكتاب وان ادركه وهو محدود شاد
متنجس او في ركوع غير محسوب له لخوف ابن قام اليه سهوا او في اصلية ولم يطمئن معه او اطمأن بعد
ارتفاع الامام عن اقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبتيه او تردد هل اطمأن قبل وصول الامام لحد اقل الركوع
سواء غلب على ظنه شيء ام لا او ادركه في الركوع الثاني من الخسوفين لم يدركها اي الركعة انتهى قوله
كنحته او نسيان الخ اي فاذا زحم في السجود فلم يمكنه الا بعد قيام الامام مثلا لكن بعد مضي اربع تسبيحات
طويلة فانه يسبح على ترتيب نفسه فاذا فرغ من ركعتيه ووجد الامام راكعا في الثانية تابعه وسقطت
عنه قراءتها وكذلك النسيان فاذا نسي قراءة الفاتحة وتذكرها قبل ركوعه الذي هو عقب ركوع
الامام لزمه الاشتغال بقراءتها ثم اذا اتمها قبل مضي اكثر من ثلاثة اركان طويلة سعى على ترتيب
فاذا فرغ من ركعته ولم يدرك مع الامام مقدار فاتحته معتدلة تحكم حكم المسبوق بفعل عند الامام
الفاتحة او ما بقي منها بشرطه وكذا حكم بطيء الحركة قوله او قريبا من الركوع اي بان لم يدرك معه قدر
فاتحته معتدلة تحقق متنه آنفا قوله فيها اي في مسئلة انتظار سكتة الامام ومسئلة شكه هل قرا الخ
قوله غير براءة قال في التحفة لانها نزلت بالسيف باعتبار اكثر مقاصدها ومن ثم حرمت اولها كما هو ظاهر

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)